الفَصْلُ السَّادِسِ

obeikandl.com

obeikandl.com

المَشْهَدُ الأوَّل

عَمَلِيَّات خارج الحُدُود

لن يستقيم قراءة هذه الوثيقة إلا بمتابعة القصَّة المثيرة التالية. في أوائل فبراير من العام ٢٠١٠، تابع المراقبون من على منبر وسائل الإعلام تحرُّكات شخصيَّة تظهر لأوَّل مرَّة في مسرح الأحداث، رغم أنها كانت تصول وتجول في الكواليس بتحرُّكات مثيرة لحُب الاستطلاع، وفق ما سنكشف عنه فيما بعد. وفي يوم ٢٠١٠/٢/٤ تحديداً، دُعيت وسائل الإعلام المحلية لمؤتمر صحافي في فندق "السلام روتانا" عقده السيد البينو أبوج.[٩٩] وحتى لحظة انعقاد ذلك المؤتمر، كان شخصية مبهمة بالنسبة لكل الإعلاميين الذين حضروا. وكل المعلومات التي رَشَحَت عنه هو ما نقلته ذات الصُحُف وهو: لا تدري شيئاً. ذلك في التغطية المكثفة لتحرُّكاته، إذ ذكرت إنه قابل رئيس الجمهورية المُشير عُمَر حسن البشير، ونائبه علي عثمان طه، ومساعده في الرئاسة والحزب نافع علي نافع، ورابعهم الفريق أول مسئول جهاز الأمن والاستخبارت صلاح قوش، وآخرين لم يكشف النقاب عنهم.

في المؤتمر المذكور، أدلى البينو بتصريحات تُعَدُّ في عُرف الإعلاميين ذات عيار ثقيل، زادته غموضاً على غموض في أذهانهم، وبالطبع منهم من تابع تحرُّكاته الماكوكية قبل المؤتمر في دهاليز الحكومة ولم يفقه شيئاً. قال البينو إنه يتوسَّط لتطبيع العلاقات بين الخرطوم وواشنطن، وهذا حديث يجعل سامعه يتحسَّس عقله، بخاصة عندما يتوارد لذهنه أن قائله لم يكُ من قبل شيئاً مذكوراً. ونفي تماماً ما سبق وتناولته وسائل الإعلام المحليَّة والأجنبيَّة في العام الذي سبق عقد المؤتمر الصحافي عن تورُّطه في صفقة إلى جانب مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق روبرت ماكفرلين، وكانت بغرض تحسين العلاقات بين السودان وأمريكا. لكن أحداً لم يسأله: لماذا يتبرأ من هذا الهدف الوطني النبيل؟ في الوقت الذي قال فيه في صدر مؤتمره أنه قادم لذات المهمَّة الوطنيَّة المقدَّسة. بل وقابل من أجلها أركان الدولة السُنيَّة، بدءً برأسها، مروراً بأجنحتها وإنتهاءً بذيلها، أي رئيس جهاز الأمن، حارسها والذي دبَّر كل تلك المسرحيَّة!

حتى يكتمل ذر الرماد في العيون، قال البينو أنه أسَّس شركة مع ماكفرلين بواشنطن، وأشار إلى عدم وجود علاقة لها بالسودان. ولكنه قطع بتعاونه مع ماكفرلين فيما يتعلق بمشكلة السُودان، وأيضاً كشفت عدم الخبرة والتمرُّس عن تلعثم واضطراب،

---

٩٩ نقلته معظم صحف الخرطوم في اليوم التالي ٢٠١٠/٢/٥.

فإذا كانت هناك علاقة مع ماكفرلين، ففيمَ التبرُّؤ السابق؟! وللمرَّة الثالثة، لم يلتفت أحد أيضا لخطأ إجرائي وقع فيه بعد حين، وذلك في قوله إن صلته بماكفيل انقطعت منذ ٢٩ يناير الماضي وذلك التاريخ شهد آخر لقاء بينهما، ولكنه أكد أن ماكفرلين لا يزال يعمل مع الحكومة، نافياً علمه باستلامه أموال بحسب ما راج وانتشر. واقع الأمر لم ينتبه أحد من الصحافيين والإعلاميين الذي أمُّوا تلك المناسبة لتلك التناقُضات التي لم يُحسن البينو تلقينها، لسبب واحد، هو ألا أحد بينهم كان يعرف روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق. لكن واقع الأمر، كثيرون كانوا لا يعرفون من هو ماكفرلين، بل لم تستطع صحيفة واحدة أن تكتب اسمه صحيحا، ولعله جميعها عَمِلت بالمقولة السائدة وسط النحويين واللغويين "عجمي فألعب به"!

ولنترُك التساؤلات جانباً، ونمضي في وقائع المؤتمر الصحافي الذي جَحَظت فيه عيون كثير من الصحافيين أمام الاسماء والأحداث الكبيرة التي يتحدَّث عنها المذكور. وأكد أنه التقى معظم الرؤوس الكبيرة في جهاز الدولة. بالإضافة لقوله إنه التقى كذلك كل القوى السياسية المعارضة، عدا رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، السيد محمد عثمان الميرغني، ولا ندري لماذا؟! وقال أن تلك اللقاءات كانت في إطار مساعيه لإيجاد حل للمشكلة السودانية. وكإضافة لدُرره التي نثرها على الجميع، لم ينس الدكتور حسن عبدالله الترابي، فأوضح أنه كان طرفاً في لقاء تمّ ترتيبه في جنيف بينه وبين روبرت ماكفرلين، واستدرك بأنه هو الذي أشار لماكفرلين بمقابلته باعتباره كان جزء من حكومة الإنقاذ ولديه خبرة، ويوده أن يتأكد من المعلومات التي تتعاون بها الحكومة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبالطبع لن يسأله أحد: لماذا هذا الحرص على حكومة الولايات المتحدة الأمريكيّة، طالما أنه يحمل جنسيَّتها؟

ليس التعاطُف وحده، ولكن ممارسة ما هو أكثر من واجباته، إذ قال إنه طالب الإدارة الأمريكيّة بفتح ملف السودان من جديد، باعتبار أن أزمة السودان لن تُحلّ بالتركيز على حزبٍ واحد. ولكنه كاد أن يقول "خُذوني"، وذلك حينما استتبع هذا الحديث المنمّق بتوجيه انتقادات حادة لرئيس حكومة الجنوب الفريق أوّل سيلفا كير ميارديت، بسبب ما أسماه تناقُضات في تصريحاته فيما يخص الوحدة والانفصال، وطالبه مثل أي جنرال يوجِّه جيشه في معركة ضارية بترجيح أحد الخيارين المذكورين بوضوح، وبلا مواربة. أما هو. فقد أبدى – بلا خوف أو وجل من انهيار مهمته التي ذكرها في ردهات الفندق الفخيم – أبدى تأييده الكامل للانفصال، لأنه بحسب وجهة نظره التي لا لبس فيها ولا غموض: «**إن أي وحدة ستكون غير حقيقيّة وستقود البلاد إلى مصير اليمن**». ليس هذا فحسب، فقد أعلن للحضور الكريم إنه سيفتح مكتباً في الخرطوم في أبريل المقبل (أي أبريل ٢٠١٠) للتبشير بالانفصال، ولم ينس أن يحث الجنوبيين بالتصويت لصالح الانفصال.. عندئذٍ مدَّ العالمون بما وراء الأكمَّة، أرجلهم كما فعل الإمام أبو حنيفة النعمان، في حين أنه لم يفتح الله على الجالسين في قاعة المؤتمر أن يمدوا أعناقهم حيث يجلس الفريق أوّل صلاح قوش، الراعي الرسمي لهذه المسرحيَّة!

لكن لم لا يفعل كل هذا؟ فلننظر معاً في هذه الوثيقة، ونقرأ محتواها، لتؤكد لنا بعدئذٍ، كيف أن جهاز الأمن والاستخبارات بعثر أموال البلاد، حتى استباحها البينـــو، وبات يلهو بها كما يلهو "العاملون عليها" بأموال الزكاة!

من واقع ما لدينا من معلومات موثقة في الوثائق التي بحوزتنا، دعونا ندلف لصلب الموضوع، ونحاول أن نستجلي أسراره.. فكما ذكرنا، أن النظام الذي كان يدَّعي معاداة الولايات المتحدة الأمريكيّة، وفي هذا الخصوص، نظّم شيعته الأهزوجة تلو الأخرى، مرّة بالهمز "يا الأمريكان ليكم تسلّحنا"، وثانية باللمز "أمريكيا وروسيا قد دنا عذابها"، وثالثة بالغمز "رئيسنا ما نوريغا".. كان في واقع الأمر يبحث عن ما يُمكن أن يُقرِّب بينه وبين حكومته، وفي ذلك بذل جهداً كبيراً. وبالرغم من فقر البلاد وحكومتها القائمة انذاك، فقد كان المال ايضاً الوسيلة الوحيدة. ومن ضمن الذين سعى لهم النظام لعب هذا الدور، "روبرت ماكفرلين"، وهو كما ذكرنا كان أحد المستشارين البارزين للأمن القومي، وله بصمات واضحة في السياسة الخارجية الأمريكيّة في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان، وقد ارتبط اسمه بقضيّة كبرى ظللتها فضيحة ملأت ريحها الآفاق، تلك هي فضيحة "إيران كونترا"، وقد أدين في عام ١٩٨٨ بتُهم تتعلق بحجب معلومات عن الكونجرس، ولكنه حصل لاحقاً على عفو من الرئيس جورج بوش، ثم عمل مستشاراً في العام ٢٠٠٨ للمرشّح الرئاسي الجمهوري جون ماكين عن ولاية أريزونا. كذلك أسّس مجموعة استشارية باسمه.

إلى جانب تحسين العلاقات بين واشنطن والخرطوم، كان لماكفرلين مهمّة أخرى سامية، تتعلق بدارفور، وهي المهمّة التي نتج عنها تعاوُن في الظلام بين الحكومة السُنيّة وروبرت ماكفرلين، ولكن بثمن باهظ، اقتضى توقيع عقد بقيمة ١،٣ مليون دولار. ذلك من أجل دارفور التي مزّقتها النزاعات، وطالت الاتهامات الرئيس المُشير المَهيب، وحظي فيها بتوجيه الثلاث اتهامات الشهيرة: الإبادة الجماعيَّة، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، وهذا كل ما يتضمنه قاموس المحكمة الجنائية من جرائم. ثمَّ استوجبت العلاقة تحرُّكات بين ماكفرلين وجهاز الأمن والمخابرات، أي حاميها وراعيها. وشمل ذلك اجتماعات في عواصم محايدة. كانت صحيفة رصينة[١٠٠] قد وجّهت أسئلة مكتوبة لماكفرلين بحسب ما ذكرت، حول الدور الذي ذكرنا، فأكّده بالإيجاب، (**ولكنه نفي تسلم أي أموال أو توقيع اتفاقات مع نظام الخرطوم**)... وأضاف موضحاً أكثر: «**بمقتضى ذلك العمل، وبحكم الضرورة، كان لديَّ اتصال بالمسئولين السودانيين. وعلى أية حال. أنا لا أرتبط حالياً، كما أنني لم أرتبط قبل ذلك بأي أعمال مع أي مكان تابع لِحكومة السودان**».

المفارقة في الموضوع أن الحكومة التي ملأت فضيحتها الآفاق، لم يفتح الله عليها بكلمة تُثبت أو تنفي التعاون، بمثلما فعل ماكفرلين نفسه، وإن حاول التجمُّل، عدا

---

١٠٠ صحيفة الواشنطن بوست يوم ٢٠٠٩/٩/٣٠.

حديثٍ مقتضب أدلى به دكتور غازي صلاح الدين للصحيفة التي سألته عن ملابسات الموضوع، فنفى أن يكون ماكفرلين يعمل لصالح حكومته، وقال إن أي احتماليّة لمشاركته لنا تُعَدُّ تضليلاً، ولكنه عاد واعترف بأنه – أي ماكفرلين – تحدث مع "محمد بابكر" الذي وصفه أنه مسئول حكومي، ولم يقل أنه رجل الأمن المكلف بمهام غامضة ومُبهمة، منها صِلة الوصل بين جهاز المخابرات وعُملائه، إلى جانب أنه عرَّاب العلاقة بين النظام وماكفرلين من جهة، وبين ماكفرلين والحكومة القطريَّة من جهة أخرى.

ولكن هل كان ماكفرلين يحاول بالفعل إنكار ضوء الحقيقة من عمىً؟! الإجابة ببساطة: نعم.. ولكن نتيجة تعامي وليس عمىً، ذلك لأنه يعلم أن تلك العلاقة ستضعه تحت طائلة القانون الأمريكي، والذي يفرض الإعلان عن أي تعاون أو عمل أو أي نشاط مع الحكومات الأجنبيَّة. بما يعني أنه يمنع تلقائيا التعاون مع حكومة السودان بمقتضى العقوبات المفروضة عليها منذ العام ١٩٩٣.. وفي هذا الصدد، نفى ماكفرلين لـــ"الواشنطن بوست" أن يكون قد قام بأي شيء غير لائق. وقال أنه ملتزم بالقوانين الأمريكيَة. ومثلما يفعل هواة عمل الخير، قال ماكفرلين أنه يُركز جهوده: «**في العمل على توحيد قادة الفصائل المتصارعة، والمساعدة في توفير فرص عمل لسكان دارفور**»، وبالطبع إن سألت: كيف؟! فلسوف تتوه في دهاليز إجابة مماثلة.

لكن المهم أن علاقته تلك إضافة لخرقها القانون الأمريكي، كانت قد وضعت إدارة الرئيس باراك أوباما الحديثة في محكٍ صعب، وذلك في ضوء اهتمامها الذي لم تُخفه بمشكلة دارفور، والتي جاء ذكرها في الانتخابات صريحا، وأصبحوا يُعيّنون لها مسئول رئاسي تلو الآخر، بدء بـــ"سكوت غرايشن" وانتهاءً بـــ"برنستون ليمان". وسنرى كيف سعى ماكفرلين للتأثير على غرايشن، بعد كشف الصحيفة أنه التقاه وجيمس جونز مستشار الأمن القومي في مطلع العام ٢٠٠٩ بخصوص النزاع في السُّودان. الأمر الذي تطلب نفياً من تومي فيتور، المتحدث باسم البيت الأبيض، والذي لم ينف اللقاء ولكن برَّره للصحيفة نفسها بقوله: «**إن المحادثات التي أجراها ماكفرلين مع كلاً من جونز وغرايشن، تركزت حول الحاجة العاجلة لتحسين الوضع الأمني في السُّودان. والحاجة إلى تنمية جنوب السودان**».. وحتى يزيح ظلالاً زادها حديثه قتامة، قال: «**إن وصف تلك المحادثات بأنها تتعلق بسعي ماكفرلين لمباركة جهوده، أو حتى سعي جونز أو غرايشن المبعوث الخاص للولايات المتحدة لمنحه تلك الموافقة، هو أمر غير دقيق**»، ولمزيد من الدقة التي تعثرت خُطاها بين فكي المتحدث الرسمي، قال فيتور: «**لم يتلق ماكفرلين أو مكتبه الاستشاري تصريحاً من وزارة الخارجية للقيام بأية أعمال مع السُّودان، وهو لم يعلن عن ذلك**».

الأحاديث التي لم تزد الموضوع إلا غموضاً حاولت الصحيفة إضفاء مزيد من الضوء عليه، فأخذت آراء خبراء من ذوي الخبرة الكبيرة في القضيَّة السودانيّة، وسألتهم عن موقف ماكفرلين، فقال جيري فاولر رئيس تحالف إنقاذ دارفور: «**إن**

أنشطة ماكفرلين تعُد نموذجاً لإستراتيجية العلاقات العامة المفتوحة لنظام البشير، إن تلك العلاقة مع ماكفرلين تُظهر إلى أي حدٍ هُم مستعدون للذهاب في محاولة لشراء التأثير خاصة على الولايات المتحدة».. لكن آخر حاول تأجيج ألسنة النار، وذلك عبر فتح ملف إضافي، إذ قال جون برندرجاست، الناشط الحقوقي الذي تولى منصباً استشارياً في إدارة الرئيس بيل كلينتون، ومسئول منظمة كفاية الأمريكية "إناف" Enough: «**إن الدور الغامض لماكفرلين عطل مباحثات السلام في إثيوبيا خلال الصيف، عندما طلب أحد القادة القبليين الذين يدعمهم ماكفرلين تمويلاً بقيمة ٦ ملايين دولار من مكتب غرايشن، وهو العرض الذي أثار غضب قادة دارفور الآخرين، وجعلهم يوشكون على الانسحاب من الاجتماع**»، وأضاف برندرجاست: «**عندما يُشارك مستشار يتقاضى أجراً بشكل مباشر في العملية لصالح أحد الجهات المتصارعة، يبرُز سؤال رئيسي يتعلق بالأجندة التي يدافع عنها، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار**».

في الرسالة التي أرسلها ماكفرلين، دلف إلى نقطة ننتظرها جميعاً، وهي تلك المتعلقة بعلاقة نفاها البيبو في صدارة هذه الرواية، وقال ماكفرلين إنه اتجه: «**للعمل الاستشاري الخاص بالسودان في العام ٢٠٠٧ عندما زاره ضمن وفد من الكونجرس، وأن البينو أبوج شريكه في العمل قد اتصل به نيابة عن الحكومة السودانيّة. وقد سألني حول ما إذا كنتُ مرحباً بمناقشة تعزيز المفاوضات بين الخرطوم والمجموعات المتمرّدة في دارفور مع ممثلين بارزين عن حكومة الخرطوم، بالإضافة إلى مناقشة كيفيّة تجديد المفاوضات الدبلوماسيّة بين الخرطوم وواشنطن. وقد وافقتُ على القيام بذلك الدور**». بناءً على ذلك أكدت الصحيفة أن: «**أبوج التقى ماكفرلين في دبي، وبينهما محمد حسّان بابكر، وليس مؤكداً ما إذا كان هناك ممثل عن قطر حضر ذلك اللقاء أم لا، وقد رفض ماكفرلين أن يدلي بتفاصيل حول اللقاء. كما لم تجب سفارة قطر في واشنطن على الرسائل الهاتفية**». لكن يبدو أن ذلك حدث يفر فيه المرء من حليفه كما فعل أبوج، وسفارته التي تأويه، كما صمتت السفارة القطريّة عن النُطق المباح!

في ظلّ تبادُل الرسائل بين ماكفرلين وحسّان، كما هو بين أيدينا، ولفترة قصيرة هدفت لوضع اللمسات الأخيرة للعقد الذي ستُبرمه الحكومة القطريَّة مع ماكفرلين، "وزيادة الخير خيرين" كما يُقال في المثل السوداني الدارج، إذ لم يكن ثمّة طلب إضافي لنظام الخرطوم غير سؤال ماكفرلين إمكانية أن يضيف لفريقه آخرين، بل حدَّدوا له أربعة دبلوماسيين سابقين يُرجى منهم تحريك السَّاكن في البركة الراكدة، إن كانوا من المهتمين بمثل هاتيك الجهود، مع إغراءٍ يقول أن هناك ميزانيَّة مفتوحة بتكلفة ٢٠٠ ألف دولار أمريكي شهرياً لدفع رواتبهم.. عندئذٍ يمكن لنا أن نلتقط أنفاسنا قليلاً، ولعلّ الذين كانوا يتساءلون مثلنا عن النبأ العظيم الذي يقول: لماذا الدوحة؟! أي لماذا انتقل ملف قضية دارفور من دول أفريقيَّة إلى دولة عربية؟ للذين أرهقهم مثل هذا التساؤل، سيجدون في التعاوُن بين النظام وماكفرلين الإجابة التي تريح الأنفس

القلقة. منها أنها سلّمته الملف، وسعى بدوره إلى أن وضعه في يد الحكومة القطريَّة، وذلك لأمرٍ سيظهر لنا بعد حين!

لسوء حظ، أو سوء تقديرات ماكفرلين، فإن المُقترَحين جميعاً من قبل نظام الخرطوم، رفضوا التكليف بتبريرات لا تخفى على السامعين. منهم جون دانفورث، القس والسيناتور الجمهوري عن ولاية ميسوري، والذي قُلنا من قبل إنه كان مبعوثاً للرئيس جورج بوش، وللتذكير أيضاً فقد كان عرَّاب اتفاقيَّة نيفاشا أو اتفاقية السلام الشامل. ونظراً لهذا الإنجاز الكبير والخطير معاً، نقول على هامش ما نحن بصدده: إنه سيكون لنا معه رواية داخل الرواية، لا تقل إثارة ودهشة. لمهم أنه قال عن المهمة الجديدة التي عُرضت عليه أنه يشعرُ بأن: «**تعاونه سوف يخلق خلطاً بين الأطراف**»، وقال ريتشارد وليامسون، وهو أيضاً مبعوث سابق للرئيس جورج بوش باقتضاب شديد: «**لم أقتنع بالمشاركة**».. أما روبرت أوكيلي، المبعوث الرئاسي السابق في الصومال وزائير، والذي عمل مع دانفورث وشارك أيضاً في محاولات إيجاد حلٍ في النزاع الأثيوبي الإريتري، والذي تطوّر لحرب دامية بين عامي ١٩٩٨- ٢٠٠٠ كان هذا أكثر حدة لظروف لا ندري ما وراءها، فقد قال: «**أخبرني ماكفرلين أنه يحاول التوسُّط في بعض الترتيبات بين حكومة السُّودان وإدارة الرئيس أوباما، إنه شخص انتهازي، أتذكّره في قضية كونترا إيران وغيرها، لم أشأ التورُّط، فبصراحة لم أكن أرغب في ذلك**»... وهل بعد ذك قسم لمتشكك، إن قُلنا ذلك عملٌ كمرض الجدري، لن يرغب فيه أحد سوى المشبوهين أنفسهم؟!

صفوة القول، دعونا نتأمّل في الخاتمة، كان المقدَّم محمد حسَّان بابكر، وفق الرسائل التي جرت بينه وماكفرلين (تشير إلى ضرورة توفير الأموال الضروريَّة لأنشطة المجموعة) وبعدها بأسبوع تقريباً أرسل ماكفرلين رسالة إلكترونيَّة من العقد المقترح للتعاوُن مع قطر إلى المقدَّم حسَّان ليوقعه. كما كتب ماكفرلين كذلك خطاباً من قطر يدعو فيها نفسه لتوقيع العقد. ثم أرسله لحسَّان لكي يُمرِّره إلى السُلطات القطريَّة للحصول على موافقتها.

وعليه تمَّ التوقيع على النسخة النهائيَّة في العاصمة القطريَّة الدوحة في يوم ٩ فبراير، بحضور مسئولين سودانيين، وفقاً للوثائق التي نقرأها أدناه. ومن جهته، قال ماكفرلين الذي يتقاضى أجراً بموجب ذلك العقد يبلغ ٤١٠٤٠٠ دولار وفقاً لجدول بالرواتب أرسل لحسَّان: «**إنه ليس لديه سبب يجعله يعتقد أن السودان يسهم في تمويل عقده**»، لكن الصحيفة التي سبقتني بمحاولة "انتزاع" اعترافات من حسَّان في هذا الصدد وفي كثير مما ورد، قالت: «**إنه أكد مباحثاته مع ماكفرلين من خلال رسالة إلكترونية، ولكنه لم يرُد على عدد كبير من الأسئلة التي أرسلت له لاحقاً**»... فمن ذا الذي يمكن أن يرد بعد أن انكسر الإناء واندلق اللبن؟!

من باب الترويح عن النفس، نطلب من القرَّاء الكرام مفارقة حديث السياسة مؤقتاً، وليُمعنوا النظر في العقد مثار حديثنا، وأيضاً في وثيقة تَضِجُّ بأرقام يفتر من

حملها الورق، وتتعب من ثقلها النفوس. تحرُكات مكوكيَّة بين ثلاث عواصم، لا يهُم محتواها بقدر ما يهُم في هذا المقام الذي نرصد فيد تبديد ثروة أهل السُّودان، إنها تمخَّضت عن أرقام ستطالعون فيها أثمان سيَّارات فارهة بعشرات الآلاف من الدولارات، ويتبعها سكنٌ فاخر تحفه حدائق غُلبا وفاكهة وأبا. ما يقارب النصف مليون دولار، للتمتع ببضعة اشهر فقط لساكنه وراكبها.. لعلكم أدركتم الآن مثلي لماذا خصَّصت العُصبة ذوي البأس ما يزيد على ٧٠% من ميزانية الدولة للأمن والدفاع!

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

١٣ يناير ٢٠٠٩م

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع : إنشاء المكتب بنيروبي

١. إشارة لتوجيهات سيادتكم على هامش اللقاء الذي تم في دبي يوم ٢٠٠٩/١/١٠م الخاصة بمتابعة إنشاء مكتب نيروبي ، فقد قام السيد ألبينو بعمل مسح في السوق المحلى في دبي لشراء ٢ عربة BMW موديل ٢٠٠٩ الفئة السابعة وأفادني بأن ثمن العربة الواحدة من الوكيل أربعمائة خمسة وثمانون ألف درهم ما يعادل (١٣٣ألف دولا تقريبا) دون قيمة الترحيل وغيره الى نيروبي. وعليه تكون قيمة العربتين مائتين وستة وستون ألف دولا (٢٦٦٠٠٠دولار).
٢. بالنسبة لإيجار المنزل فقد اختار منزلا يمتلكه رئيس الوزراء الكيني رايلا أودنقا ويبلغ ثمن ايجار المنزل في الشهر ٢٤ ألف دولار تشمل فاتورة المياه والكهرباء والحراسة والتأمين الخارجي.
٣. بناءً على توجيهات سيادتكم فجر يوم ١٢ يناير ٢٠٠٩م فقد تم الاتفاق مع السيد ألبينو بان يتم استئجار المنزل لمدة ٦ أشهر في هذه المرحلة بحيث يصبح المبلغ ٦ × ٢٤٠٠٠ دولار =١٤٤٠٠٠ دولار. فقط مائه أربعه وأربعون ألف دولار.
٤. جملة المبلغ المطلوب أربعمائة وعشرة ألف دولا (٤١٠٠٠٠) دولار.
٥. من جانب آخر فقد أفادني المذكور بأنه تم الاتفاق مع سيادتكم ليلة يوم ٢٠٠٩/١/١١م على أن يحضر الى الدوحة يوم الخميس ١٥ يناير ٢٠٠٩م للقاء سيادتكم. سيتحرك الي الدوحة يوم الأربعاء ١٤ يناير وطلب أن يحدد له شخص هناك لكي يربطه بسيادتكم.
٦. للتكرم سيادتكم بالإحاطة مع الشكر.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
١٣ يناير ٢٠٠٩م

صورة طبق الأصل

ملحوظات المؤلف:

هذا بلا شك سفة واستهتار.. يحدُث هذا في البلد الذي يموت الناس فيه من الجوع والفقر، ويعيشون في معسكرات الذُل والهوان.

إن عبارة سري للغاية وشخصي في الوثيقة أعلاه، كُتبت باللون الأحمر، تماماً كبقية الوثائق التي سبقت. ومثلما أشرنا عرضاً، لعلَّ الكثيرون مثلي، احتاروا في كيفيّة انتقال ملف قضية دارفور من عواصم أفريقيّة إلى عاصمة عربيّة، وتحديداً من غرب أفريقيا حيث ظروف كثيرة يمكن أن تساهم في الحل، إلى العاصمة القطريّة الدوحة، حيث لا شيء غير المال، لهذا بدا كل شيء عصيّاً كالمشي في حقل من الألغام، وتطاول التفاوض حتى بلغ سنين عددا، وفي خواتيمها تمخض الجبل فولد فأراً.. حيث غاب عنه الفاعلون في الملف الدارفوري. وجيئ بالدكتور التيجاني السيسي ليُكمل المشهد.

بمنطق مصالح الكواليس، كان لابد وأن هناك مصلحة فيما ذكرنا بصورة عامة، وتطاول المفاوضات بصورة خاصة.. فلا يظنن أحداً أن الدوحة كانت عملاً خالصاً من أجل عيون السودانيين أو حتى لوجه الله.. ولمعرفة ذلك، نطلب من القرّاء الكرام متابعة هذه القضية المثيرة في الأسطر التالية، ولنبدأها بتلخيص أهم بنود هذا العقد الذي كان ماكفرلين احد طرفيه وحكومة قطر الطرف الثاني، مع أنه بحسب وجهة خبراء قانونيين لا يحمل جديداً، لأن أهم ما تمّ بين الطرف الأول ونظام العُصبة ممثلاً في جهاز الأمن والمخابرات تضمّن المراسلات الخاصة، أي لم يتضمن العقد نفسه، ونعتقد أن تلك إحدى حيل المكر التي تنم عن دهاء.. على كل، فإن المؤسّسة المذكورة كانت تدير المفاوضات من وراء ستار! ودعماً لما نقول، فلنقرأ معاً الجزء التالي من المكاتبات المتبادلة بين جهاز الأمن والمخابرات في أعلى سلطته، وماكفرلين، وما بينهما ممثل العُصبة في الهضبة الإثيوبية:

Re: Fw: Decision?
From: "Mohammed Babiker" mhbabekir@yahoo.com
To: nisshq@yahoo.com

Thursday, February 12, 2009 6:29 AM

Your Excellency

On behalf of Mr. Salah I would like to confirm his willingness to go forward. He instructed me to convey this message. He was already talked to the Qatari officials and they emphasized their willingness to sponsor this process. They assured an invitation letter will be extended to you and your colleagues to come and sign the contrat.

He and other colleagues will be there to witness and discuss further the details of the wayforward.

Best regards,
Mohammed

--- On Wed, 2/11/09, Ahmed Abdallah <nisshq@yahoo.com> wrote:

From: Ahmed Abdallah nisshq@yahoo.com
Subject: Fw: Decision?
To: mhbabekir@yahoo.com
Date: Wednesday, February 11, 2009, 9:08 PM

--- On Wed, 2/11/09, Robert McFarlane <RCM@McFarlaneAssociatesInc.com> wrote:

From: Robert McFarlane RCM@McFarlaneAssociatesInc.com
Subject: Decision?
To: "Salah Abdalla Mohamed GOSH" nisshq@yahoo.com
Date: Wednesday, February 11, 2009, 9:39 AM

Your Excellency,

I hope that this message finds you well. Since our meeting a month ago, I believe I've fulfilled the requests you made, thus enabling your decision as to whether you wish to go forward as planned toward a process designed to achieve peace in Darfur and normalization of our bilateral relations.

Due to pending requests from others that I engage on other missions in the months ahead, I would appreciate knowing whether you have made a decision either to go forward or not.

Sincerely

Robert C. McFarlane
Chairman
McFarlane Associates Inc.
2300 Clarendon Blvd (Suite 306)
Arlington, VA 22201
Tel: 703 522 8211
Fax: 703 243 9382

صورة طبق الأصل

ومن ثمَّ بنود العقد المُبرم مع راعي المفاوضات:

AGREEMENT
BY AND BETWEEN
MCFARLANE ASSOCIATES INC.
AND
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
WITNESSETH

WHEREAS the GOVERNMENT OF QATAR, operating from its capital, Doha, (hereinafter "GOQ" or a "Party"), seeks advisory services in its initiative to sponsor and organize a peace process to resolve the conflict in Darfur and secure peace throughout Sudan.

WHEREAS MCFARLANE ASSOCIATES INC., is a corporation organized under the laws of the District of Columbia, with its principal place of business at 2300 Clarendon Boulevard (Suite 306), Arlington, Virginia, in the United States of America (hereinafter "MAI" or a "Party"), declares that it is qualified to provide professional consulting services regarding measures that will contribute to achievement of a peace agreement between the people of the Darfur region and the Government of Sudan and will enhance the security and political and economic well-being of the people of Sudan;

NOW THEREFORE, in consideration of the promises and the mutual covenants, conditions, stipulations and agreements hereinafter contained, the parties hereto, intending to be legally bound, do mutually covenant and agree as follows:

1. Services to be Provided by MAI

A. To assist GOQ in its effort to broker a peaceful settlement between the Government of Sudan in Khartoum and the people of Darfur to include securing the assistance of respected U.S. third-parties towards this objective;

B. To assist GOQ in facilitating additional agreements between the Government of Sudan in Khartoum and all marginalized ethnic groups in Sudan and to secure the assistance of respected U.S. third-parties towards this objective.

2. Standard of Services – MAI will provide the Services on a best efforts basis:

A. in a proper, thorough, skillful and professional manner with due expedition;
B. in such place or places as GOQ may from time to time direct

3. Responsibilities of GOQ

A. GOQ will keep MAI fully informed of its goals, purposes, and priorities and of any restrictions that apply to MAI's activities on behalf of GOQ;

B. GOQ Principals will make themselves available for such meetings with government officials and commercial representatives as may be considered essential and will prepare such correspondence as may be considered useful by MAI to advance GOQ interests and will advise MAI of any changes that it may make in its plans and policies which may affect the tasking of MAI.

4. Compensation

A. Compensation will be in accordance with the enclosed budget which provides for staff of MAI and for consultants engaged in advisory roles. There is also a budgetary allocation for expenses to support activities of consultants and advisors who play an advisory role.

5. TERM

The term of this Agreement shall be from 9 February, 2009 through 8 February, 2010 or until earlier termination of this Agreement. This Agreement can be renewed by mutual consent for six month periods thereafter until terminated by one of the parties.

6. WARRANTIES

MAI warrants that:

(a) all information supplied by MAI is and will be complete, truthful and accurate, to the best of MAI's knowledge;
(b) in providing Services to GOQ, MAI is fully qualified to assist GOQ under the laws, regulations, and administrative requirements of the United States;
(c) in performing this Agreement, MAI will:
    (i) comply with all applicable laws, regulations and administrative requirements and will not make or permit to be made or knowingly allow a third party to make any improper payments, or to perform an unlawful act; and

(ii) furnish such further certificates as may be required by GOQ from time to time to evidence compliance with such laws;

(d) MAI is familiar with, and will comply in all respects with United States laws, regulations, and administrative requirements applicable to GOQ;

(e) at all times MAI will act in the best interests of GOQ and will take no actions which are or may be detrimental to GOQ;

7. RESTRAINT

MAI agrees that during the term of this Agreement it shall not enter into any competing arrangement for or otherwise engage, directly or indirectly, in consulting or other services which could adversely affect GOQ's interests.

8. TERMINATION

This Agreement may be terminated by either party for cause at any time by notice in writing on the following grounds:

(a) insolvency or bankruptcy;

(b) material breach of this Agreement.

In the event of termination of this Agreement, the parties hereto shall have no further duties, obligations or liabilities to each other, except as otherwise expressly stated in this Agreement.

9. INDEPENDENT CONTRACTOR

MAI is, and shall be considered for all purposes to be, an independent contractor in relation to GOQ under this Agreement. This Agreement does not make either party the agent or legal representative of the other for any purpose, or grant any right or authority to assume or create, directly or indirectly, any obligation or responsibility expressed or implied, on behalf or in the name of the other, or to bind the other in any manner.

10. AMENDMENT

This Agreement may only be amended or supplemented in writing, signed by the parties.

11. ENTIRE AGREEMENT

This Agreement is the entire agreement of the parties on the subject matter. The only enforceable obligations and liabilities of the parties in relation to the subject matter are those that arise out of the provisions contained in this

Agreement. All representations, communications and prior agreements in relation to the subject matter are merged in and superseded by this Agreement.

12. DISPUTES

12.1 Mediation

If there is any dispute or difference arising out of or in connection with this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof, then such dispute shall be submitted for mediation through the application, by either party, to the Center for Dispute Resolution in New York ("CDR") seeking the appointment of a mediator (the "Mediator") with a view to such mediation being conducted in accordance with the relevant CDR model mediation procedure.

12.2 Mediation Meeting

The parties shall, within fourteen (14) days of the appointment of the Mediator, meet with the Mediator in order to agree a program for the exchange of any relevant information and the procedure to be adopted for the mediation. All dealings connected with the mediation shall be conducted in confidence and without prejudice to the rights of the parties in any future arbitral or other proceedings. If considered appropriate, the parties may at any stage jointly or independently seek assistance from CDR to provide guidance on the procedure for mediation.

12.3 Mediation Agreement

If through the process of mediation, the parties achieve a written agreement signed by all parties to this Agreement, such agreement shall be binding on the parties and shall be implemented in full within ten (10) days of signature.

12.4 Arbitration

Unless resolved pursuant to clauses 12.1 to 12.3 within forty five (45) days of submission of such dispute to the Mediator, all disputes or differences arising out of or in connection with this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof shall be finally settled by arbitration in accordance with the American Arbitration Association in New York, New York. The arbitrators shall be appointed in accordance with the American Arbitration Association.

13. CHOICE OF LAW

13.1 Governing Law

The Agreement shall be governed by, subject to, and interpreted according to the laws of the State of Qatar.

For GOQ _____ ___February, 2009

For MAI _____ ___February, 2009

صورة طبق الأصل للعقد بين مكفرلين والحكومة الراعية

في تلخيص بتصرُّف، نشير إلى أن معظم بنود الاتفاقيَّة عبارة عن أحكام عامة كسائر الاتفاقيات المعروفة.

- فالمادة السادسة تتحدَّث عن الالتزامات والضمانات التي يقدِّمها كل متعاقد إلى الطرف الأخر.
- والمادة السابعة كان الغرض منها لإلزام الطرف الثاني بعدم الدخول في أية التزامات تعاقديَّة قد تخلق تعارضاً مع التزامات العقد.
- والمادة الثامنة تتحدث عن مسببات انهاء الاتفاقيَّة.
- والتاسعة عن وضعيَّة الطرف الثاني كمتعاقد مستقل وليس وكيلاً للطرف الأول.
- أما العاشرة فهي عن تعجيل الاتفاقيَّة.
- والحادية عشر عن إلزاميَّة الاتفاقيَّة كاتفاقيَّة متكاملة.
- والمادة الثانية عشر عن الوساطة في حالة نشوب خلاف حول بنود الاتفاقيَّة.
- والمادة الثالثة عشر عن التحكيم لحل الخلافات في حال فشل الوساطة.
- أما المادة الرابعة عشر فهي عن القنون الذي يحكم الاتفاقية، في أن الأجر المتفق عليه ليس له أي ذكر في العقد كما ذكرنا، وكذلك أسماء المستشارين الذين سيعملون لتسهيل مهمَّة التفاوض. بَيْدَ أنه هناك ذكر عام للخدمات التي ستُقدَّم بموجب العقد للحكومة في هذا التفاوض.

أيضاً، فيما يلي صورة أصليَّة لميزانيَّة مهمَّة مكفرلين برُمَّتها، محتوية على أدق تفاصيل المسائل المالية، وإن كنتُ شخصياً غير مؤهَّل من الناحية المحاسبيَّة لسبر أغوارها، إلا أن هناك أرقاماً لا تخفى حتى على من فقد نعمة البصر أو البصيرة، ومنها أن مبلغ الميزانيَّة السنويَّة المرصود لها هو ٢,٤٧٣,٦٥٠ دولاراً (مليونان أربعمائة ثلاثة وسبعون ألفاً وستمائة وخمسون دولاراً).

صورة أصلية لكشف الميزانية المعتمدة لمهمة مكفرلين

Projected Budget 2009

	February	March	April	May	June	July	August	September	October	November	December	January	
McFarlane Associates Inc. Monthly Retainer	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	$63,500.00	
		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Senior Advisors													
Advisor 1	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Advisor 2	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Advisor 3	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Advisor 4	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	$25,000.00	
		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Travel													
			$53,400.00		$48,000.00		$48,000.00		$53,400.00		$48,000.00		
Airfare	$43,000.00	$1,800.00	0	$1,800.00	0	$1,800.00	0	$1,800.00	0	$1,800.00	0	$1,800.00	
			$15,750.00		$15,750.00		$15,750.00		$15,750.00		$15,750.00		
Lodging	$15,750.00	$3,375.00	0	$3,375.00	0	$3,375.00	0	$3,375.00	0	$3,375.00	0	$3,375.00	
Transportation (Rental Car and Taxi)	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	$1,200.00	$200.00	
Meals	$6,300.00	$900.00	$6,300.00	$900.00	$6,300.00	$900.00	$6,300.00	$900.00	$6,300.00	$900.00	$6,300.00	$900.00	
Visas	$450.00	$0.00	$450.00	$0.00	$450.00	$0.00	$450.00	$0.00	$450.00	$0.00	$450.00	$0.00	
Contract Services													
Legal Fees	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	$2,750.00	
Projected Budget on a Monthly Basis	$237,950.00	$172,525.00	$243,350.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$243,350.00	$172,525.00	$237,950.00	$172,525.00	$2,473,650.00

Projected Average Monthly Budget	$206,137.50
Projected Annual Budget	$2,473,650.00

Assumptions

Travel Expenses

1 There are six trips per year to the Middle East. All six trips include a stop in Doha while two of the six trips include stops in other Middle East destinations
2 There will be six people on each trip to the Middle East
3 Each trip is estimated to last seven days
4 Airfare during the months of February, June, August, and December is to Doha only. Airfare during the months of April and October includes Doha and other Middle East destinations
5 The meal per diem in the Middle East is $150 per day
6 There is local travel (within US) budgeted for the months of March, May, July, September, November, and January
7 For local travel, it is assumed that there will be one trip per month. Three people will make a trip for approximately three days each time
8 The meal per diem in the United States is $100 per day
9 Average hotel room cost worldwide is estimated at $375 per night
10 Airfare estimates are based on business class travel

obeikandl.com

السوءُ بالسوءِ يُذكَرا!

كانت تلك فترة تكاثرت فيها الفضائح على العُصبة ذوي البأس، ولكن لا حياة لمن تُنادي. إذ تراءت في الأفق فضيحة أخرى بعد نحو شهر من إطلالة قضيَّة ماكفرلين على الملأ. ونورد الفضيحة الثانية لأن بينها وبين سابقتها تلك، تماثُلٍ لدرجة التشابُه، وإن كان نسبياً في الوقائع. ذلك مما تقع عليه عين المراقب الحصيف منذ الوهلة الأولى. كما يمكن القول أيضاً أن انتهاك القانون الأمريكي، كان بمثابة القاسم المشترك بين الاثنين.

بعد نحو شهر من القضيّة الأولى، أوردت وكالة أنباء "رويترز" Routers تحديداً في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ خبراً فحواه أن وزارة العدل الأمريكيَّة، وجّهت اتهاماً من العيار الثقيل لعضو في منظمة ضغط أمريكي Pressure Group بانتهاك العقوبات المفروضة على الحكومة السُّودانية، بالتظاهُر بأنه عمل غير مسجَّل لقوى أجنبية، ويقوم بغسل أموال، وتزوير جواز سفر، وإصدار بيانات كاذبة. وأشارت الوكالة إلى أن اسمه "روبرت كابيللي" (٦١ سنة) وهو موظف سابق بالخارجية الأمريكيَّة (عمل خلال إدارتي جورج بوش وكلنتون) وأيضاً فهو العضو المنتدب لشركة استشاريَّة تعمل في العاصمة واشنطن دي سي.

ثمَّ فصَّلت الوكالة التُهم التي وردت في قرار يضم ثمانية اتهامات. جاء في صدارته أن المذكور قام في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ ومنتصف العام ٢٠٠٧ بأعمال لصالح الحكومة السُّودانية، بالرغم من أنها مُدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ودون علم الحكومة الأمريكيَّة. ذلك باعتبار أن الأخيرة موافقتها مطلوبة بموجب قرار المقاطعة المفروض على الحكومة السُّودانية. وأضافت أنه توقف بعد ذلك نتيجة انتقادات مُكثَّفة من الكونجرس للحكومة السُّودانية. وقال ديفيد كريس، مساعد وزير العدل الأمريكي لشؤون الأمن القومي للوكالة: «**إن الأعمال الواردة في قرار الاتهام واسعة النطاق وخطيرة جداً، وسنواصل تعقُّب أي شخص يواصل انتهاك قوانين العقوبات الأمريكية**». وقالت وزارة العدل، «**إن كابيللي في سعيه لجمع المال توسط في عقود للأعمال وتحويلات لصالح السودان كما زوّد الحكومة بمعلومات حكومية أمريكية حساسة**».

وقالت الوزارة أيضاً: «**إن كابيللي متهم بالمشاركة في علاقة تجارية غير مشروعة في صناعة النفط في السودان، والعمل كوسيط بين مسؤولي الحكومة السودانية ومديري شركة نفطية سودانية وبين شركة نفط أجنبية**». الجدير بالذكر أن: «أورد القرار أنه وجّه شركة نفطية حجب اسمها بتوريد مبلغ ١٨٠ ألف دولار في حسابه بجزر كوك Cook Islands إلى جانب مبلغ ٤٠٠ ألف دولار دفعتها له شركة نفطية في العام ٢٠٠٦ وذلك للقيام بلوبي "ضغط" في إدارة الرئيس الأسبق

كلنتون، من قِبل ديكتاتور نيجيريا الأسبق ساني أباشا».. ووفقاً لقرار الاتهام، فإن كابيللي أعطى صورة خاطئة لمسئولين أمريكيين، عن طبيعة علاقته مع السودان ومع الشركات الأجنبيَّة التي تقوم بأعمال في السُّودان. وقالت الوزارة: «**إن كابيللي زوَّد مسئولين سودانيين بنصائح استراتيجيَّة تشمل مجالات التجارة والتنمية الاقتصاديَّة، خاصة بشأن تطوير موارد النفط الطبيعيَّة وتطوير صناعة الطيران التي تسيطر عليها الحكومة لسودانية**».

مضى روبرت كابيللي في طريق العدالة الأمريكيَّة التي لا يُظلم عندها أحد، ولا تنحاز لأحد بسبب وضعه الوظيفي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فالكل سواسية أمام القانون وبحسب الدستور الذي وضعه "الآباء المؤسسيين" Founding Fathers كما يُسمَّون في الثقافة الأمريكيَّة. يبقى القول إن كانت قضية ماكفرلين قد خلقت ضجَّة حينما أطلت، ولم تمض لنهايتها المنطقيَّة لأنها غابت فيها الدلائل والبراهين، وهو ما نجحنا في توفيره بتواضع، وقد أصبح مبذولاً للقرَّاء الكرام ومن يرغب من أهل الشأن. تبعاً لهذا، يمكن القول بإمكانية وضع الموضوع في دائرة الضوء مجدداً، بإعادة فتح ملفاته المفخخة في الدوائر العدليَّة الأمريكيَّة. وهو أمر إن حدث أو لم يحدث فلا نظن أنه سيعنينا كثيراً أو قليلاً. اللهُمَّ إلاَّ إن رَشَحَت تداعياته على القضيَّة السُّودانية. فما بالك يا عزيزي القارئ لو أن هذا التداعي نتجت عنه تسوية شكليَّة لقضيَّة حيويَّة كقضيَّة دارفور؟! حيث تصعُبُ المقارنة من الناحية الأخلاقيَّة. ففي هذه القضيَّة دفع كثير من الأبرياء ضريبة قاسية، وصلت حد إزهاق الروح، علاوةً عن النزوح الذي لم يتوقف يوماً، فضلاً عن حياة الذُلِّ والمهانة في المعسكرات، وما خفي كان أسوأ. من هذا المنطلق، ما الذي يمكن أن يتوقعه المرء لو أنَّ المعنيين عَمَدوا إلى فتح ملفات هذه القضيَّة مجدَّداً، وفي ظهرها كل هذه الحمولة الإنسانيَّة؟!

المَشْهَدُ الثاني
سُكّر.. سُكّر.. سُكّر..

من باب ترويح القلوب ساعة بعد ساعة، دعونا نتأمّل قليلاً في سلعة "السُكّر" في ثقافتنا السودانيّة. ذلك لأننا نخشى أن تملّ وتكِلّ قلوبنا، فتعميها الوثائق التي بين أيدينا. يُهَيّأ لي، والله أعلم، إننا أكثر شعوب الله قاطبة ممن يحتفون بالسُكّر بطريقة مبالغ فيها. ولعلّ الكثيرون اجتهدوا في توضيح هذه العلاقة الحميمة، ومع ذلك لم يصل أحد إلى ما يروى ظمء النفوس العطشى بحُبِّ الاستطلاع. وفي التقدير، لو أننا أخضعنا هذه الظاهرة لدراسة علميَّة لربَّما ظهرت لنا نتائج مذهلة. ولكن ليس منظوراً في بلدٍ تُعَدُّ فيه المعايير العلميَّة ترفاً بالنظر لقضاياه المتكاثرة. مع ذلك يبقى السؤال قائماً: كيف يتأتى هذا دون جدل يتبعه؟! لا سيَّما، وقد أصبح ضرورة في ظلِّ ما لوحظ في السنين الأخيرة، من أن الظاهرة انعكست سلباً على صحة الإنسان السوداني، حيث إزدادت أمراض السُكّر المعروفة. وهي للمفارقة غير معروف لدينا – على الأقل – ما إذا كانت نتاج الإفراط أو الشُحِّ في تناوله، أم أنها جرّاء الديكتاتوريات التي نخرت عظام الشعب السوداني، وناءت بكلكلها على صدره السنين الطوال؟!

دخل السُكّر الحياة السُودانية من أوسع أبوابها. ثقافياً، أشعر له شعراء وتغنى به مُغنُّون. واجتماعياً، أصبح مرتكزاً يضعضع علاقة ويقوِّي أخرى. وسياسياً، كاد أن يُسقط حكومة، وكثيراً ما وضع أخريات على صفيح ساخن، أما من الناحية الاقتصاديَّة، فقد حبا الله أهل السودان بمقوِّمات صناعته. وتمثّل ذلك في الأراضي الشاسعة والمناخ الذي يصلح لزراعته، إلى جانب وفرة الأيدي العاملة. بناءً على ذلك أنشئت المصانع، بل إن شئت قُل، المصنع تلو الآخر. بحيث أصبحنا نرى مع تعدُّد الأنظمة التي حكمت السودان، إنه كلما وصل أحدهم للسلطة – بأي من الوسيلتين – تصدَّر تشييد مصنع للسكر همومه الوطنية.. إلى أن بلغت عددها الآن خمسة مصانع (الجنيد، عسلاية، سنار، حلفا الجديدة، كنانة، وسادسهم في الطريق (النيل الأبيض والأزرق والرمّاش).. ويُعتبرُ كنانة أكبرهم، بل بحسب إفادة العضو المنتدب لشركة سُكّر كنانة محمد المرضي التيجاني محمود الذي قال: «**يُعدُّ أكبر مصنع لإنتاج السكر في العالم تحت إدارة موحّدة**».[١٠١] وجميع هذه المصانع تنتج ما يربو على الـ ٨٠٠ ألف طن سنوي!

---

١٠١ صحيفة الوسط البحرينية ٢٠٠٩/٦/٣.

لكن أين السُكَّر؟ أي بعد كل هذا، أليس من المُضحك المُبكي أن السُّودانيين ظلوا يشكون على الدوام من نقص السُكَّر تارة، ومن ازدياد أسعاره تارة أخرى؟! أليس غريباً ومُفجعاً ألا أحد يعلم ما إذا كان أكله "النمل" أم أنه تبخَّر في الهواء؟! بل ثمَّة ثلاثة مفارقات متعلقة بهذا الأمر، أصبحت تثير الضحك لا الرثاء. الأولى، أن حكومة العُصبة الرشيدة تستورد سُكَّر أيضاً.. والثانية، أن سُكَّرهُم نفسه حينما يعبر الحدود يُباعُ بأسعار أقل من أسعاره في الداخل.. والثالثة، أنه يعود أحياناً من حيث أتى ليُباعَ مرَّة أخرى بأسعار أكثر من سعره الحقيقي!! من أجل هذا وذاك، أصبح السُكَّر بالفعل عبارة عن "فزورة" في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوداني.

دحك من هذا، فذات مرَّة اصبح مصدراً لتقريع وإهانة الشعب بأكمله. حدث ذلك في السفارة السُّودانية بالعاصمة السُّعودية الرياض، حيث عقد الدكتور مصطفى عثمان موتمراً صحافياً وصف فيه الشعب السوداني قبل مقدمهم الميمون بأسوأ النعوت: «**هذه الحكومة عندما جاءت إلى السلطة، الشعب السوداني كان مثل الشحاتين، حينما جاءت هذه الحكومة لم يكن هناك سُكر. الشعب السوداني كان يشرب الشاي بالجكة**»،[١٠٢] أي التمر.. وبعد أن فاحت رائحة حديثه المأفون، حاول التبرُّؤ، فدَعَمَت الصحيفة نشرها بتسجيل صوتي، حيث أصبح التبرُّؤ مستحيلاً.. فقد أساء لشعبٍ كاملٍ من حيث أراد أن يمدح عُصبته!

لكن ما لنا وكل هذا؟ أي ما صلة كل هذا بموضوعنا؟ بالطبع مما يؤكد جبروت هذه السلعة، فللأمر صلة لا تخلو من إثارة، تخطت فيها الحدود وأصبحت محط أنظار قوم طمعوا في تذوق حلاوة طعمه.. كان ذلك مدعاة لأن تخضع العُصبة لرغبة الطالب، خاصة أنه ممَّن لا يُعصى له أمراً.. على كلٍ، دعونا نتابع تفاصيل أخطر وثيقة على الإطلاق، لا لشيء سوى أن طرفها الثاني هو من قاد أهم مفاوضات في تاريخ السُّودان، ليس منذ أن بدأ صراع السلطة بين سياسييه، ولكن منذ أن تكوَّن بحدوده الإداريَّة والجغرافية المعروفة وضم بين جنباته الصالح والطالح من البشر. مضمون الوثيقة التي بين أيدينا يشير إلى صفقة غير أخلاقيَّة، وإن كانت العُصبة ممَّن يُعرفون بعدم اكتراثها، لا بالقيم ولا الأخلاق، فالمُفارقة أن الطرف الآخر حذا حذوها، على الرغم من أنه بغير صفته السياسيَّة فهو أيضاً "قس" ممَّن يعظون الناس برعاية القيم والأخلاق.

الوثيقة أدناه، والتي نحن بصدد تشريحها، طرفها الأول، جهاز الأمن والمخابرات ممثلاً في مديره صلاح قوش، ومرؤوسه الجالس في الهضبة الأثيوبيَّة يستمتع بربيعها الدائم.. أما طرفها الثاني، فهو "القس جون دانفورث" المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وأيضاً هو عرَّاب اتفاقيَّة نيفاشا، أو اتفاقيَّة السلام الشامل كما يعرف المتابعون، والتي انتهت في خواتيمها بانفصال الجنوب، أو

١٠٢ صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٣/١٧.

كما اشتهى وتمنى – بل عمل لذلك – السيد البينو أبوج، والذي يُطلُّ علينا مجدَّداً في هذه الوثيقة!

تعالوا نقرأ تفاصيل بنودها معاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٤ يناير ٢٠٠٩م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: شراء سكر من كنانة

١. اتصل علي السيد ألبينو عدة مرات وأفاد بأن السيد جون دانفورث المبعوث الأمريكي السابق للسلام في السودان يريد أن يشتري عدد مائتان وخمسون ألف جوال سكر (٢٥٠٠٠٠) جوال سكر من شركة سكر كنانة وذلك لاستثمارها لصالحه. وقد بعث جون دانفورث بابنه براين المتواجد حالياً في دبي لإكمال هذه الصفقة.
٢. أفاد بأن دانفورث يريد أن يُعطى هذه لكمية بسعر مناسب وسيقوم بشحنها الى خارج السودان. ونظراً للحظر الأمريكي فأن المبلغ سيتم توريده في حساب في دبي وسيتم التعاقد باسم غير أمريكي لإكمالها.
٣. أفاد كذلك بأنه إذا تمت الموافقة على إكمال الصفقة فأن المبالغ سيتم تحويلها مباشرة إلى دبي ومنها إلى السودان. يتحدث عن مبلغ مليون دولار ستورد في الحساب.
٤. أشار إلى أن دانفورث يتواجد حالياً في لاهاي في المهمة المتعلقة بالمحكمة الجنائية التي تمت الإشارة إليها سابقاً.
٥. أرى إذا بالإمكان أن تتولى إحدى شركات الجهاز هذه المهمة وأن يوظف ريعها للعملية الجارية حاليا. وذلك لأن اتمام الصفقة يمكن أن يقوي من عزيمة هذه المجموعة في إنجاح العملية الجارية حالياً خاصة وأن دارنفورث هو ضمن المجموعة التي يترأسها روبرت مكفارلن والأمر في نهاية المطاف تجاري يريد أن يتكسب من وراءه ويمكننا أن نكسبه ونربطه أكثر إذا تحقق له ذلك.
٦. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
١٤ يناير ٢٠٠٩م

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

- **أولاً:** نعيد ما كرَّرناه سابقاً في أن كل الوثائق تحتوي على عبارة «سري وشخصي للغاية» وجميعها مخطوطة في الوثيقة الأصلية باللون الأحمر. وتأتي الإشارة مراراً لهذا الأمر، من باب التذكير بأهمية وخطورة هذه الوثائق والتي لها ما بعدها كما نظن ونعتقد!
- **ثانياً:** بالنظر لما تساءلنا عنه في حديث المقدِّمة حول السُكَّر، والذي طرحناه قبل هذه الوثيقة، أو ما يمكن أن نقول عنه "لزوم ما لايلزم": هل السيد البينو العارف بعُقدتنا الأزليَّة في سلعة السُكَّر، وفق ما ذكرنا، هل هو من طرح الفكرة للسيد دانفورث، أم السيد نفسه عرف من أين تؤكل الكتف بعملٍ يريد التكسُّب من ورائه، كما ذكر كاتبها؟! ذلك مجرَّد تساؤلٍ بالرغم من أنه لا يُضيف ولا يُنقص من الأمر شيئاً.. فالمهم أن سلعة السُكَّر دخلت مزاد السياسة، وعلى يد من؟! على يد مَن كان عرَّاب اتفاقيَّة السلام التي شطرت السُّودان إلى قسمين. ذلك ما يعني أن مترتبات هذه الصفقة الخطيرة، لا تتعلق بفردٍ، وإنما بأمَّة رَهَنَت مصيرها لاتفاقيَّة شطرتها إلى جزأين.
- **ثالثاً:** الوثيقة تؤكد فساداً كبيراً لهذا الرجُل الذي اضطلع بأكبر قضيَّة متعلقة بالسُّودان الحديث، وأفرزت مالآتها التي ذكرنا. لكن الأمر يتعلق بشيء آخر، فطرفها الأساسي وهو السيد دانفورث، ليس سياسياً فحسب، وإنما خلفيَّته المعروفة إنه "قس"، أي من فئة الناس الذي يعظون الناس عن الحلال والحرام، بغض النظر عن ديانته، فالحلال والحرام دينه واحد، وإن اختلفت ديانات المتعاطين معه!
- **رابعاً:** سواءٌ من الناحية السياسيَّة أو الأخلاقيَّة، فالسيد دانفورث انتهك قوانين بلاده، وهو المُفترض في أنه حاميها وراعيها، ذلك ممَّا يسلط الضوء على الكيفيَّة التي تسبح فيها قضايا العالم الثالث في البلد الذي لم يُخفِ رأسماليته، بل هو رائدها، وهي كما نعلم تجعل من الإنسان نفسه يكل مشاعره وأحاسيسه وعواطفه مجرَّد سلعة، شأنه شأن أي سلعة أخرى.. وبالطبع، ليس العيب في هذ الوضوح، إنما العيب في من انساق وراء هذا الوضوح وهو من الغافلين.
- **خامساً:** هل يمكن القول وفق ما تقوله الثقافة الأمريكية الشعبية "ليست هناك وجبة مجانية" There is no free lunch بمعنى أن لكل شيء مقابل. وهذه قضيَّة جدليَّة، بمعني أن العيب ليس في البلد الواضحة سياساته، اتفق الناس حولها أم اختلفوا، وإنما العيب في الذين عجزوا عن حلِّ قضاياهم في عقر دارهم، وأضحوا يبحثون عنها خارج الحدود.. وهو خيارٌ كما نعلم ضريبته باهظة، لا تراعي حقاً ولا باطلاً، وليست لها خطوط حمراء تنبئ بعدم تجاوُزها، فلونُها واحدٌ، وهو الرمادي.
- **سادساً:** هذه الوثيقة تتعلق في الأساس ببلدين أكثر من أبطالها. والبلدان أحدهما يُحكَمُ ديمقراطياً (أمريكا)، بغضِّ النظر عن الرأي حوله، والآخر يُحكَمُ

ديكتاتورياً (السودان)، وأيضاً بغضّ النظر عن الاتفاق حول شموليَّته. طبقاً لذلك، ليس منظوراً أن تكون ردود الفعل حول هذه الوثائق أو هذه الوثيقة تحديداً بذات القدر. فمن المتوقع أن تثير جدلاً في القُطر الأول، وقد لا يكون بذات الزخم في القطر الثاني، إلاَّ في حال امتدَّ تأثيرها لقطاعات الشعب لتتفاعل مع الحدث وتتمرّد عليه. لكن على كلٍ، في الأولى نفسها، فالديمقراطيَّة تتقاسمها إدارياً في الحكم المتناوب حزبان، الجمهوريون والديمقراطيون، وبما أن السيد دانفورث ينتمي للفئة الأولى، وهم "الجمهوريون"، وبما أن البلاد نفسها مقبلة على جولة هامَّة من الانتخابات العامة، فمن المتوقع أن تثير هذه الوثيقة ردود فعل في سياق تعاطي الحزبين مع القضايا الخارجيَّة، أو فلنقل العالم الثالث.

- **سابعاً:** الملاحظ أن دانفورث كان على ثقة من أنه سينال بغيته، بدليل أنه بعث ابنه "براين" إلى دبي من قبل أن يتلقى رداً عبر الوسيط "البينو"!
- **ثامناً:** قال الوسيط إن دانفورث طلب إعطاءه الكمية المطلوبة بـ"سعر مناسب" وهذا لعمري أدنى ما يُقالُ عنه إنه قولٌ عجيب، وهو يعني في مضمونه ضرورة مراعاته نظراً لخدماته التي قدَّمها، أو تلك التي يُنتظر منه أن يُقدِّمها، مثل «.....**تواجُده حالياً في لاهاي في المهمَّة المتعلقة بالمحكمة الجنائيَّة**»، وبالطبع لا نعرف طبيعة هذه المهمَّة، ولكن الإشارة إليها تكفي، فهي أوضح من الشمس في رابعة النهار!
- **تاسعاً:** إضافة للتحايُل في توريد المبلَغ المالي، فتأمَّل الغش في التعاقُد الذي «.....**سيتم باسم غير أمريكي**»، هذه وحدها كافية لإرسال المعني إلى العالم السُفلي!
- **عاشراً:** لعلَّ الفقرة الخامسة تشير بوضوح للمنهج الأخلاقي الذي تنتهجه العُصبة، وبالأخص جهاز الأمن والمخابرات فيما دَرَجَ عليه من تعامُل. فرسوله المقيم في أديس أبابا يُرسلُ نصائحه عبر السهول والوديان، ويطلب من رئيسه أن تتولى العملية «.....**إحدى شركات الجهاز**»، ثمَّ: «.....**يوزع ريعها للعملية الجارية**»، ثمَّ يكشف عنها بتزكية المذكور بقوله: «**إن دانفورث هو ضمن المجموعة التي يرأسها ماكفارلين**»، مما يعني فساداً مركباً!
- **أحدى عشر:** قد يلحظ القارىء السوداني الثمن البخس الذي تمت به الصفقة، حينما يقارن المبلغ الذي يدفعه لكيلو السكر وهو ما يعادل جوال في الصفقة. ومع ذلك ليس معروفاً لدينا مل إذا كان المبلغ المتفق عليه سُلم بالكامل أم على أقساط!